

البحرين تضخ 11.4 مليار دولار لحماية الاستقرار الاقتصادي

وأعلنت الحكومة الإماراتية مجموعة واسعة من الإجراءات والتسهيلات للتخفيف من تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد على الأفراد والقطاعات التجارية والاقتصادية، بلغت قيمتها حتى الآن نحو 34.3 مليار دولار على المستوى الاتحادي، إضافة إلى حزم الدعم الخاصة بكل إمارة.

وأطلقت في الأسبوع الماضي إجراءات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وضمان تنفيذ المشاريع الحكومية الكبيرة في مجال البنية التحتية، إضافة إلى برنامج تسهيلات مالية أطلقها البنك المركزي الإماراتي بقيمة 27 مليار دولار.

وأعلنت الحكومة السعودية عن إجراءات تحفيز عاجلة لدعم الأفراد والشركات لترفع إجمالي الدعم الاقتصادي لمواجهة تداعيات تفشي فيروس كورونا إلى أكثر من 32 مليار دولار.

كما أعلنت الكويت وسلطنة عمان وقطر عن إجراءات مماثلة لحماية مصادر دخل الأفراد والقطاعات الاقتصادية، تضمنت توفير السيولة وتأجيلات وإعفاءات من الرسوم والضرائب وفواتير الخدمات الأساسية، وتكبدت أسواق المال الخليجية في الأسابيع الماضية خسائر غير مسبوقة بسبب تداعيات انتشار الوباء عالمياً، وكذلك تراجع أسعار النفط العالمية منذ انهيار اتفاق تخفيضات الإنتاج.

كشفت الحكومة البحرينية عن ملامح برنامج واسع لدعم الأفراد والشركات في القطاع الخاص لتخفيف تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد، الذي أدت إجراءات الوقاية منه إلى تضرر معظم النشاطات الاقتصادية.

وأوضح أن تلك التخصيصات الإجمالية لدفع رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص تصل إلى 215 مليون دينار أي ما يعادل نحو 691 مليون دولار، وأعلن عدد كبير من الدول حول العالم، تقديم حوافز مالية ونقدية لدعم النمو الاقتصادي، وسط التداعيات غير المسبوقة لفايروس كورونا وتضاعف مخاوف الركود.

وأشار الوزير إلى أن الحزم تتضمن مشروع قانون بدعم رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص، وتمت إحالته إلى السلطة التشريعية بصفة عاجلة، وتسعى لإقرار الحزم التحفيزية في أسرع وقت ممكن.

وأجبر انتشار الفايروس دولا عديدة على إغلاق حدودها، وتعليق الرحلات الجوية، وفرض حظر التجول، وتعطيل الدراسة، وإلغاء فعاليات عدة، ومنع التجمعات العامة، وإغلاق المساجد والكنائس. وأطلقت جميع دول مجلس التعاون الخليجي حزم تحفيز واسعة تشمل دعماً للشركات والأفراد المتضررين من تداعيات انتشار الفايروس، إضافة إلى إعفاءات من الرسوم والضرائب وتقديم قروض ميسرة.



الشيخ سلمان بن خليفة
نسخي لإقرار الحزم
التحفيزية في أسرع
وقت ممكن

وأعلن وزير المالية والاقتصاد البحريني الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، أمس، أن الحكومة اتخذت قرارات وإجراءات تتضمن إطلاق حزمة مالية بقيمة 4.3 مليار دينار (11.4 مليار دولار) لدعم الاقتصاد لمواجهة تداعيات فايروس كورونا.

وأوضح في بيان أن وزارة المالية والاقتصاد والجهات الحكومية ذات العلاقة، تسعى لإقرار الحزم التحفيزية في أسرع وقت ممكن، مع تسريع الإجراءات التشريعية المطلوبة، كإلزامية قصوى لتخفيف تداعيات انتشار الوباء على الشركات والأفراد.

وأشار الوزير إلى أن الحزم تتضمن مشروع قانون بدعم رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص، وتمت إحالته إلى السلطة التشريعية بصفة عاجلة، وتسعى لإقراره من قبل البرلمان.

وذكر الشيخ سلمان بن خليفة أن القانون يهدف إلى دفع رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص، من خلال صندوق التعطل لمدة ثلاثة أشهر تنتهي بنهاية شهر يونيو المقبل، وفق الحد الأقصى للرواتب المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي.

تونس تعدل بوصلة القروض نحو مواجهة الوباء

الحكومة تسعى لقرض من صندوق النقد لمكافحة كورونا



الظرف يحتم أولوية دحر الوباء

وفي هذا السياق أشار الخبير إلى أن "انهيار الأسواق على مستوى التصدير والسياحة واستيراد المواد الأساسية والمواد الأولية والصناعات التحويلية سيزيد من حدة الأزمة في ظل اختلال التوازنات المالية العامة وضعف الإمكانات المالية للشركات والأشخاص واعتمادها المفرط على الاقتراض مما يحد بشكل كبير من القدرة على مجابهة صدمات خارجية كالتى نعيشها حالياً".

وأكد رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخاخ في خطاب تلفزيوني نقلته القناة الرسمية على ضرورة "الاتحاد في المعركة ضد الفايروس".

وشدد الفخاخ من لهجته نحو أصحاب الثروات من كبار الشركات قائلاً "إن لم تقدم المؤسسات ذات الإمكانات الكبيرة مساعدات للدولة فسوف تضطر إلى اتخاذ إجراءات أحادية".

ارتباط الاقتصاد الشديد بالأسواق الخارجية التي تشهد انهياراً غير مسبوق يحد من قدرته على مواجهة الصدمات

وعقب هذا التصريح صدرت تاويلات خيرية اعتبرت الخطوة جريئة لإجبار كبار الشركات التي تحقق أرباحاً طائلة على تقديم تبرعات ومساعدات كبيرة للبلاد في ظل أزمة إنسانية واقتصادية غير مسبوقة فاقت إمكانيات الدولة.

وكان العديد من رجال الأعمال قد أعلنوا خلال الأيام الماضية تقديم تبرعات للصندوق الوطني المخصص لمواجهة الوباء، غير أن العديد من المتابعين والمراقبين اعتبروها مجرد فترات ولا تضاهي حجم التسهيلات والإعفاءات التي قدمتها الدولة التونسية لأصحاب المشاريع والتي بفضلها حققوا الأرباح.

وسجلت تونس حتى الثلاثاء نحو 114 إصابة بفايروس كورونا المستجد بينها ثلاث وفيات. كما أعلنت عن بؤر لانتشار الفايروس في جزيرة جربة جنوب البلاد وعدد من مناطق العاصمة تونس.

وأعلن رئيس البلاد قيس سعيد في بيان الاثنين، عن تعزيز نشر قوات الجيش في البلاد "لحث المواطنين على ملازمة بيوتهم واحترام الإجراءات التي تم اتخاذها تجنباً للتجمعات والتقلبات التي ليس لها أي مبرر".

أضافت أزمة كورونا أعباء إضافية على الاقتصاد التونسي المثقل بالديون في وقت يعاني فيه كسائر بلدان العالم من تعطل محركات الإنتاج بعد دخولها في الحجر الصحي العام والشامل وما تبعه من ركود إجباري لأغلب محركات النمو.

خط مالي جديد وفقاً لأولويات فرضت نفسها بعد اجتياح الفايروس للبلاد رغم اتخاذ السلطات إجراءات استباقية لكبح انتشاره.

وفي ظل هشاشة الأوضاع المالية تساءل وليد بن صالح عن "كيفية تمويل موازنة السنة الحالية في ظل الفارق السلبي في الموارد المزمع الحصول عليها من صندوق النقد الدولي".

وحسب هذه المؤشرات ستجد الحكومة نفسها في منعرج بين فقدان الحصول على حوالي 600 مليون دولار من ناحية وصعوبة اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية في الوقت الحالي للحصول على تمويلات بقيمة 1.7 مليار دولار بحسب ما تم برمجته في قانون المالية من ناحية أخرى.

ووقعت تونس مع صندوق النقد الدولي اتفاقية قرض بحوالي 2.9 مليار دولار في العام 2016 يتم صرفها على أربع سنوات مقابل إجراء إصلاحات اقتصادية واسعة وفقاً لثمانى مراجعات دورية.

غير أن البلاد واجهت أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية مما عرقل خططها ولم تتمكن جراء ذلك سوى من نيل سوى 1.6 مليار دولار، بعد إكمال خمس مراجعات فقط.

وكان ممثل صندوق النقد الدولي في تونس جيروم فاشير قد أكد في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية أن السلطات التونسية قدّمت طلباً للاستفادة من آلية صندوق النقد للتمويل السريع من أجل التصدي لتداعيات فايروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد التونسي.

ويجمع الخبراء على أن تفشي الفايروس سوف تكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد التونسي وأعباء كبيرة على تنفيذ الإصلاحات التي كانت حكومة إلياس الفخاخ قد أعلنت عنها في فبراير الماضي عقب نيلها ثقة البرلمان.

وتوقع الخبير وليد بن صالح أن "تكون عواقب كورونا شديدة الوقع على الاقتصاد المحلي نظراً لهشاشة المقومات الاقتصادية الكمية والارتباط شبه الكلي بالأسواق الخارجية التي تشهد بدورها انهياراً غير مسبقاً".

ويتشكل انهيار حركة التصدير والسياحة أحد أكبر المعضلات التي تهدد الاقتصاد بعد غلق موانئ وخطوط بحرية وجوية وبرية عديدة ضمن محاولات منع انتشار عدوى الفايروس وما انجر عن ذلك من ركود في حركة التصدير والاستيراد خصوصاً مع تضرر أكبر شريك استراتيجي للبلاد وهو الاتحاد الأوروبي.

سناء عدونى
صحافية تونسية

تونس - تتجه الحكومة إلى تعديل برامج القروض السابقة من صندوق النقد الدولي وتوجيهها نحو مواجهة جائحة كورونا التي وصفها الخبراء بصدمة للاقتصاد المحلي الهش في ظل غياب موارد مالية وبنية تحتية صحية لمكافحة أكبر أزمة صحية تمر بها البلاد.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن وزير المالية نزار يعيش قوله الاثنين، إن "تونس ستلتقي من صندوق النقد الدولي قرصاً تفوق قيمته 400 مليون دولار لمجابهة تفشي فايروس كورونا في البلاد".

وأضاف الوزير أن تونس سوف تتحول للتفاوض مع "صندوق النقد الدولي حول برنامج كورونا باكثر من 400 مليون دولار وسيتم صرفها قريباً".

وأكد أنه "تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على وقف برنامج المراجعة السادسة وفي المقابل سنحصل على أكثر من 400 مليون دولار" في إطار برنامج مكافحة فايروس كورونا المستجد وتخفيف تداعياته الاقتصادية.

وقال الخبير الاقتصادي وليد بن صالح في تصريح خاص لـ "العرب" إن موازنة الحكومة التونسية للعام المالي الحالي كانت تأخذ في الاعتبار الاعتماد على تمويل خارجي يمكن أن يتغير حالياً.

وليد بن صالح
أثار الوباء ستكون حادة بفعل هشاشة المقومات الاقتصادية

وأوضح أن الموازنة كانت تستند إلى "قرض خارجية بقيمة 8.8 مليار دينار (حوالي 3 مليارات دولار) من بينها صرف القسطين الأخيرين الخامس والسادس من برنامج صندوق النقد الدولي، وتصل قيمتهما إلى حدود 1 مليار دولار".

وأضاف أن "ذلك البرنامج تم تعليق العمل به الآن وسوف تتوجه الحكومة للحصول على خط تسهيل ائتماني ضد وباء فايروس كورونا المستجد بنحو 400 مليون دولار أي أقل من القسطين المبرمجين في الموازنة". وأشار إلى أن ذلك يعني عدم وجود خطط اقتراض خارجي إضافية جراء هذه العملية، وإنما تعليق العمل بالقرض وتوجيه

عودة السوق السوداء تهدد استقرار الجنيه المصري

وأكد مصرفي مصري لدى بنك حكومي طلب عدم نشر اسمه أن "الحكومة لديها بعض الأدوات للتعامل مع الوضع الحالي".

وأضاف أن إحدى الخطوات المتخذة بالفعل تمثلت في إصدار البنوك شهادات إيداع بالبنجينة المصري، بغاثة مضمونة 15 في المئة لفترة محددة من أجل ثني الناس عن تحويل المدخرات إلى الدولار.

6.15
جنيه للدولار سعر العملة في السوق السوداء الثلاثاء مقابل 15.75 جنيه لدى البنك

وقال مصرفي آخر في بنك استثمار إن زملاء له طلبوا الحصول على دولارات من بنك حكومي كاختبار. وقال إنه "طلب منهم الانتظار 48 ساعة غير أنهم حصلوا على ما طلبوه، لكن بعد مفاوضات على "الحجم". وفي خطوة أخرى لدرء "دولرة" الاقتصاد، أبلغ البنك المركزي البنوك التجارية أمس بخفض أسعار الفائدة على الودائع الدورية إلى نقطة مئوية واحدة فوق سعر الفائدة المعروض بين بنوك لندن (ليبور) بدلا من 1.5 نقطة مئوية قبل ذلك.



حسابات مالية جديدة